

Distr.: General
20 March 2012
Arabic
Original: English

الجمعية العامة

الدورة السادسة والستون



الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد تومو مونته (الكاميرون)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، السيد طريس ليبوري

المحتويات

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (تابع)

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٠.

البند ١٥٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية
(تابع) (A/C.5/66/L.5)

مشروع القرار A/C.5/66/L.5: تمويل بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

١ - اعتمد مشروع القرار A/C.5/66/L.5.

البند ١٦٢ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان (A/66/519 و A/66/575)

البند ١٤٧ من جدول الأعمال: تمويل قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (A/66/526 و A/66/576)

٢ - السيدة كاسار (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأمين العام عن الميزانية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في السودان للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ فأشارت إلى أن الجمعية العامة اعتمدت في قرارها ٢٥٧/٦٥ بقاء مبلغ ٥٥٠ ٤٦٠ ٤٨٢ دولارا للإنفاق على البعثة في الفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، لكن مجلس الأمن قضى، في قراره ١٩٩٧ (٢٠١١)، بسحب البعثة اعتبارا من ١١ تموز/يوليه ٢٠١١. ونتيجة لذلك، جرى تخفيض الميزانية المقترحة للبعثة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢ بنسبة ٨٥,٥ في المائة ليصبح مبلغها هو ٥٣٢ ٠٠٠ ١٣٧ دولار. وستغطي هذه الاحتياجات المقترحة تكاليف انسحاب البعثة وتصفياتها الإدارية، المتوقع إتمامها بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ واللذين يستتبعان إكمال البرامج؛ وتنفيذ عمليات الإعادة إلى الوطن أو النقل إلى البعثات الأخرى أو إنهاء الخدمة في حق ٣٥٢ ١٠ من الأفراد النظاميين و ٥٧ ٤ من الموظفين المدنيين؛ وترميم المباني وإعادةها؛ وإنجاز الإجراءات الإدارية

والإجراءات ذات الصلة. وتشمل التقديرات أيضا اعتمادات لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى السودان وجنوب السودان للفترة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١. ويرد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ٤٧ من التقرير.

٣ - وعرضت تقرير الأمين العام عن ميزانية قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢ (A/66/526) فأشارت إلى أن الجمعية العامة أذنت للأمين العام في قرارها ٢٥٧/٦٥ بقاء باستخدام الموارد المعتمدة لبعثة الأمم المتحدة في السودان لدى الدخول في التزامات للفترة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ لقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، التي تم إنشاؤها عملا بقرار مجلس الأمن ١٩٩٠ (٢٠١١). وأفادت أن الميزانية المقترحة للقوة الأمنية تبلغ ٩٠٠ ٦٩١ ١٨٠ دولار، وتغطي تكاليف نشر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين، وتكاليف التشغيل ذات الصلة. وتشمل تقديرات التكاليف نحو ٨٠,٥ مليون دولار للوحدات العسكرية، بما في ذلك اعتمادات لسداد التكاليف للبلدان المساهمة بقوات، وخصص للإعاشة، وتكاليف الشحن والنشر الخاصة بالمعدات المملوكة للوحدات؛ و ٣١,١ مليون دولار للمرافق والهياكل الأساسية، بما في ذلك التشييد؛ و ٢٢,٩ مليون دولار للنقل الجوي. وترد الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها في الفقرة ١٠٣ من التقرير.

٤ - السيد طريس ليوري (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ذوي الصلة (A/66/575 و A/66/576) فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بالموافقة على مقترحات الأمين العام فيما يتصل بتمويل بعثة الأمم

العام المتعلق بتمويل بعثة الأمم المتحدة في السودان وتؤيد رأي اللجنة الاستشارية بأن البعثة ينبغي لها أن تواصل في إطار عملية تصنيفها تطبيق الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام المنتهية، مع إيلاء اهتمام خاص للتصرف في الأصول من أجل التخفيف من حدة المخاطر. وأضاف أنه ينبغي تسوية جميع المبالغ والمطالبات المستحقة على وجه السرعة.

٨ - وقال إن المجموعة يسرها أن تلاحظ، بعد خمسة أشهر من إنشاء القوة الأمنية، أن أكثر من ثلثي القوات المأذون بها توجد في الميدان وأن البعثة في وضع يؤهلها لأداء ولايتها، بفضل جهود حكومة إثيوبيا والأمم المتحدة، ودعم نشط من الطرفين السودانيين. ومن دواعي السرور أيضا أن الاستعدادات قد تمت لنشر كامل عنصر الوحدة قبل بداية عام ٢٠١٢.

٩ - وأشار إلى أن الانتشار الأولي للقوة الأمنية قد جرى رغم العوائق العديدة، ومنها الأمطار الغزيرة التي جرفت الطريق البرية التي تصل بين كادقلي وأبيي، ما شل الحركة على جميع الطرق وحد بشدة من دخول أفراد القوة. بيد أن أحوال الطرق قد تحسنت كثيرا مع بدء الفصل الجاف، فزاد وضوح الرؤية والوجود الأمني للبعثة. وقال إن المجموعة، إدراكا منها لكون البعثة تعمل في بيئة جد معقدة وصعبة وخطرة، تؤكد ضرورة مداها بما يكفي من الموارد لتنفيذ ولاياتها بفعالية. ولاحظ أن اللجنة الاستشارية أوصت بتخفيض مستوى الموارد المقترحة للقوة الأمنية، فطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم معلومات إضافية خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مقترحات الأمين العام وتوصيات اللجنة الاستشارية على السواء. وقال إن المجموعة عاقدة العزم على دراسة هذا الموضوع للتأكد من توفير القدر الكافي من الموارد للقوة كما اقترحه الأمين العام.

المتحدة في السودان، وإنما تنتظر أن تقوم البعثة بكل ما في وسعها للالتزام بالجدول الزمني المقرر للانسحاب والتصفية وكفالة عملية تصفية تتسم بالكفاءة والفعالية.

٥ - وقال المتكلم إن اللجنة الاستشارية، آخذة في الاعتبار التأخر في إنشاء قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي، توصي بالموافقة على الموارد التي اقترحتها الأمين العام لهذه البعثة للفترة ٢٠١١/٢٠١٢، على أن يتم تعديلها وفقا للتوقعات المنقحة لنشر أفرادها. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بإجراء تخفيض قدره ٣,٢ ملايين دولار تحت بند المرافق والهياكل الأساسية، نظرا للعوائق التي تواجه القوة الأمنية في بدء مشاريع التشييد المقررة. وأوضح أن البعثة قامت حتى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ بنشر ٢٨ موظفا دوليا لكنها لم تتمكن من استقدام أي موظفين وطنيين. وقال إن اللجنة الاستشارية تشجعها في هذا الصدد على إيلاء أولوية عليا لاستقدام الموظفين المدنيين، ولا سيما لشغل الوظائف الوطنية في منطقة أبيي.

٦ - وفي حين سيقدم مركز الخدمات الإقليمي الخدمات للقوة الأمنية فإن البعثة لن تمول وظائف المركز في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١١ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢. واللجنة الفرعية على ثقة من أن الأمين العام سيدرج مستقبلاً وبشكل شامل توفير المهام الإدارية المتكاملة للمكاتب الخلفية التي يكفلها مركز الخدمات الإقليمي، ضمن ميزانية البعثات المستفيدة. كما أنها ترى أن الأمين العام ينبغي له أن يدرج بابا مستقلاً عن مركز الخدمات الإقليمي في ميزانيات البعثات، يبين تفاصيل طبيعة الخدمات المقدمة ونطاقها ويبرز مكاسب زيادة الكفاءة التي يُنتظر أن تتحقق منه لكل من البعثات المستفيدة.

٧ - السيد كوفي (كوت ديفوار): قال متحدثا باسم مجموعة الدول الأفريقية إن المجموعة ترحب باقتراح الأمين

١٣ - وقال إن وفد بلده قلق للغاية لاقتراح اللجنة الاستشارية إجراء تخفيض في ميزانية البعثة. وطلب إلى الأمانة العامة أن تقدم إليه مزيداً من التوضيحات بشأن أثر هذا التخفيض، إن اعتمد، على الانتشار الكامل للقوة الأمنية وتنفيذ ولايتها المعقدة والحساسة. وأكد أن أي قرار بشأن هذه المسألة ينبغي أن يستند على آخر خطة للنشر وأن يراعي الطبيعة الحساسة للبعثة. وختم بالقول إن وفده، في ضوء الوضع الراهن على الأرض، يؤيد تماماً ميزانية البعثة التي اقترحها الأمين العام.

١٤ - السيدة كاسار (المراقبة المالية): أكدت أهمية كفالة تصفية بعثة الأمم المتحدة في السودان بالشكل المناسب وتلقي قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي للموارد اللازمة لها للقيام بولايتها فقالت إنها تحيط علماً بالنقاط التي أثارها ممثل إثيوبيا وستعالجها بمزيد من التفصيل خلال المشاورات غير الرسمية.

١٥ - السيد طريس ليوري (نائب رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال إنه يتفهم الشواغل التي عبر عنها ممثلاً كوت ديفوار وإثيوبيا ويأمل أن يطمئن الوفود بأن ما تسعى إليه اللجنة الاستشارية هو كفالة أن تتلقى القوة الأمنية التمويل بما يناسب احتياجاتها. وليس القصد البتة تقويض تمويل هذه البعثة الهامة، لا سيما في المرحلة الحالية لبدء العمليات. وأفاد أن اللجنة الاستشارية علمت خلال جلسات الاستماع التي عقدتها أن انتشار البعثة يجري بوتيرة أبطأ مما كان مقرراً في الأصل، ولذلك اقترحت تعديل معدل الشغور. أما التخفيض المقترح في الموارد المطلوبة تحت بند المرافق والهياكل الأساسية فيعكس ما حدد من معيقات بدء مشاريع التشييد ولن يؤثر في أنشطة التنفيذ والتشييد المقررة في المستقبل.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٠/٥٥.

١٠ - السيد بامي (إثيوبيا): لاحظ أن القوة الأمنية تقوم حالياً بزيارات منتظمة إلى المراكز السكانية وتجري اتصالات مع المجتمعات المحلية فقال إن سبل الوصول في جميع أنحاء منطقة العمليات صارت أحسن بفضل تشييد مهندسين إثيوبيين لجسر جديد بتمويل من حكومة إثيوبيا ليحل محل جسر بانتون الذي دمر خلال النزاع الذي اندلع في أيار/مايو ٢٠١١. وأوضح أن الجسر معبر بين أبيي وأقوك سيسر عودة المشردين داخلياً، ووصول المساعدات الإنسانية، وتنفيذ عمليات البعثة، إضافة إلى عمليات النقل التجاري.

١١ - وقال إن اتفاق مركز القوات لم يوقع بعد لكن المناقشات جارية مع الحكومتين ويؤمل أن يبرم الاتفاق عما قريب. وأضاف أن ثمة عدداً من المسائل المتبقية التي ينبغي أن تسويها آلية التشاور الرباعية للبعثة التي أنشئت بين الأمم المتحدة وحكومات إثيوبيا والسودان وجنوب السودان، والتي من المقرر أن تعقد ثاني اجتماع لها في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١.

١٢ - وأشار إلى أنه يجب التعامل بعناية مع الهجرة السنوية التي تقوم بها قبيلة المسيرية في اتجاه الجنوب عبر منطقة أبيي، والتي بدأت بالفعل، وإجراء الاستعدادات اللازمة لذلك، ويجب في الوقت ذاته أن يتسنى للسكان النازحين من قبيلة دينكا نقوك العودة إلى أبيي في الوقت المناسب في موسم الزرع. وفي هذا الصدد، سيكون دور البعثة حاسماً في مساعدة المجتمعات المحلية على التغلب على التعقيدات والحساسيات المحتملة وتجنب خطر اندلاع نزاع. وأشار إلى أن الحادث المأساوي الذي أودى بحياة أفراد كثيرين من البعثة في ٢ آب/أغسطس ٢٠١١ يؤكد زيادة الخطر الذي تشكله الألغام الأرضية، فأبرز ضرورة الملحة لكشف الألغام الأرضية وإزالتها من أجل تيسير عودة المشردين داخلياً وسلامة السكان في فترة الهجرة المقبلة، وعمليات البعثة.